

المياه في الاقتصاديات الإقليمية،

نموذج حوض نهر الأردن

إيرينيه نيت

الماء و الاقتصاد ما هي العلاقات بينهما؟ إن السؤال حول «ما هي خريطة المياه التي نبغيها و من اجل أي نوع من التنمية الاقتصادية» يدفعنا للتفكير حول غاية النشاط الاقتصادي. تحت عنوان المبادئ الكفيلة بإدارة مسؤولية ومستديمة للمياه بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، قدمت مؤسسة شارل مايير مقترحات تطبيقية لحوض نهر الأردن. «مدارات غربية»

1) المياه في الاقتصاديات الإقليمية و الكلية.

هنالك اتجاه لاعتبار الماء سلعة لها الأهمية نفسها بالنسبة لكل قطاعات الاقتصاد القومي؛ مما ينحو إلى التقليل من طبيعة هذا المورد الحيوية و الحاسمة، و ذلك بان يجعل منها عنصراً طبيعياً مشتركاً كلي الحضور و شفافاً متجدداً عند الطلب، و أخيراً قليل القيمة على الأقل في المتخيل الاجتماعي...

في الحقيقة إن مستوى النمو الاقتصادي القومي و بالتالي نوعية حياة السكان تتعلق بشكل أكيد بالاستخدام الأفضل للمياه و كذلك بتوزيع الحصص الامثل لهذه الثروة- التي أخذت تندر- على مختلف النشاطات الاقتصادية. فمنذ التسعينات، و بالتحديد منذ دستور عام 1992 الخاص باللجنة المتعددة الأطراف حول المياه في إطار مفاوضات السلام، إن اقتصاديات الشرق الأوسط أخذت تنظر إلى المياه بشكل يزداد تأكيداً على أنها سلعة اقتصادية أكثر من كونها مورداً طبيعياً أزلي التجدد. إن إعادة تقييم موقع المياه هذا له نتائج مضاعفة؛ أولها، أنها شجعت على تطبيق المبادئ الاقتصادية على سلعة حيوية كانت حتى حينه قليلة الاعتبار؛

ثانياً، أثارت تساؤلاً ملائماً بالنسبة للتوجهات الاقتصادية الفضلى: ما هي النشاطات التي يجب تشجيعها، و بحسب أية معايير تتم هذه الخيارات، و لقاء أي ثمن، و من اجل أي نوع من الحفاظ على الإرث المائي؟

المصدر:

ادبارة تحليل إيرينيه. نيت، مؤسسة شارل ليوبول مايير من اجل تقدم الإنسان، حزيران (يونيو) 2006.

Fiche d'analyses Iré-
nées.net, Fondation
Charles Léopold Mayer
pour le Progrès
Homme, Juin 2006

إن سكان ضفاف الأردن يبدو، إلى حد ما، أنهم أدركوا من الآن فصاعداً ضرورة إعادة التوجه الاقتصادي هذا. و لذلك تأسست تدريجياً و منذ حوالي عشرين سنة سياسة حفاظ على احتياطات المياه تجلّت بالحد بصورة صارمة من استخدام هذا المردود في الاقتصاديات القومية: و حالياً 97٪ من الاقتصاد الإسرائيلي يقوم على 5٪ على الأكثر من القدرات المائية و في الأردن 93٪ من النشاط الاقتصادي لا يستخدم إلا 20٪ من المياه القومية المتوفرة. بالإضافة إلى ذلك و بموازاة هذه الإرادة المؤكدة بالحد من كمية المياه المستخدمة في الإنتاج الاقتصادي ان دول المنطقة تتجه بشكل سريع نحو هيمنة النشاطات الصناعية على اقتصادياتها. و في الوقت نفسه إن إسرائيل قررت فضلاً عن ذلك أن تخفض بشكل ملموس حصة المياه المستخدمة في الري بدليل انه بين أعوام 1986 و 1995 كانت العتبة قد تدنت من 1.6 إلى 1.2 مليون متراً مكعباً سنوياً، أي بانخفاض يعادل 25٪ (و هذا يمثل بالتحديد مستوى الاستخدام الأقصى السنوي). من جهة أخرى، إن المياه التي استخدمت للحاجات المنزلية أخذت تعاد دورة استخدامها أكثر فأكثر بصورة منتظمة من أجل استعمالها لري الأراضي الزراعية؛ ففي عام 1994، كان ربع الري يتأمن من عملية إعادة دورة الاستخدام. إن هذا التوجه الملائم بشكل أكيد للحفاظ على التوازن الايكولوجي، و بعد أن ثبته المفوض الإسرائيلي للمياه في التسعينات جرى تشجيعه بقوة من قبل البنك العالمي، الجاهز لتقديم المثل الإسرائيلي لإدارة المياه كنموذج يحتذى به عند مجمل سكان ضفاف الأردن. إلا أن إدارة المياه في هذا الحوض أخذت تخضع شيئاً فشيئاً إلى مجموعة من العوامل الخارجية بسبب مقتضيات العولمة التجارية في سوق المنتجات الغذائية الأساسية، و بسبب التبعيات التي يواجهها هذا السوق نفسه.

إن الاقتصاد يمكنه أن يسمح بإدارة المشاكل المرتبطة بالمياه و لكن ليس من قبل طرف واحد: إن الإجراءات المتبناة يجب أن تكون ثمرة تعاون إقليمي متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الحاجات و الضغوطات الطبيعية و يكون لديه الوسائل لتخطيط التنمية و التوجهات الاقتصادية الإقليمية من دون أن تملي ذلك الضغوطات التجارية الدولية أو بأقل قدر ممكن.

إن مجمل هذه الضغوطات الداخلية (ضرورات إدارة متوازنة) و خارجية (ضغوطات التجارة الدولية)، تحدد شروط تنظيم النسيج الاقتصادي للبلدان المعنية التي تتجه بصورة محتمة نحو هذا المبدأ الذي أخذ يصبح أمراً لا مفر منه: و هو معرفة الاستخدام الأفضل لهذا المورد النادر الذي هو المياه، و ذلك في

نشاطات ذات مردود و متكيفة و تحترم التوازن البيئي في نفس الوقت. في هذه الحال يجب التساؤل حول معرفة كيفية قياس المردودية لنشاط اقتصادي، وإذا كانت البلدان المصابة بالعجز المتزايد يمكنها أن تصلح بنيتها الاقتصادية بتكيفها مع متطلبات دولانية الأسواق، آخذة بالاعتبار الهاجس المتعاضم، ألا و هو المحافظة على مورد نادر؟ فإذا كانت تبدو إسرائيل تملك وسائل لسياسة اقتصادية متوازنة إلا أن ذلك ليس هو حال جيرانها (الذين يحتاجون إلى مساعدة إسرائيل و إلى تمويل دولي الخ. في حين أن إسرائيل لها مصلحة بالتعاون: لان المياه قد تصبح عاملاً يفاقم النزاعات)، فسياسة من هذا النوع و التي تحتاج إلى تحديث لوسائل الإنتاج و كذلك إلى إعادة تكوين بنية اقتصادية هامة هي عملية ذات كلفة مرتفعة.

2) اقتصاد المياه.

« إن سياسة توافق حول المياه هي ضرورية إذا كنا لا نرغب برؤية انتصار المصالح القطاعية مع ما يترتب على ذلك من نتائج (...) و لكي نتمكن من بناء سياسة من هذا النوع يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مجموعتين هما:

– الموارد المائية.

– استخدامات المياه (2).

الموارد المائية:

يجب تنظيم « ترتيب المورد» و من أجل ذلك ميز جان جاك غوجيه بين ثلاثة أنواع من الأفعال الممكنة التي لن تكون بالضرورة متطابقة: نقل المياه، تنظيم التدفق، و زيادة إمكانية توفر المياه، و أخيراً الحفاظ على المياه. و هكذا سوف يتضح انه من الضروري ملاحظة المعايير التي تسمح باختيار الحل الأكثر تكيفاً مع الوضع.

إن احد المعايير التي يجب إعطاؤها الأفضلية من هذا المنظور هو ضبط الطلب بحسب « الموارد المتوفرة» و بالتالي تغيير تصرف المستهلكين. في هذه الطريق يبدو أن معظم البلدان المهتدة بالشح قد اختارتها لأنه « إذا كانت في الماضي أساليب إدارة الموارد المائية مركزة على العرض (...) فان المرحلة التي كان فيها يلبي الطلب المتنامي عبر تنمية العرض قد أخذت في الزوال». هذه الواقعة التي صاغها خبراء الفاو⁽³⁾ هي مشجعة لأنها تكشف عن إدراك للطبيعة الهشة للموارد المائية.

إن هذه المؤسسة تقترح بالإضافة إلى ذلك عدة « أسئلة أساسية / مفاتيح»

يجدر من خلالها تحديد المحاور الكبرى لسياسة قادرة على تقوية الشعور بالمسؤولية عند المنتفعين و على تحفيز المبادرات في المجتمع المدني. و نشير إلى بعض من هذه الاقتراحات:

- إن السياسات القومية للمياه بدأت تنتقل من توجيه للمشاريع إلى توجيه للسياسات.

- إن المياه قد تصبح حقلاً للتجربة من أجل الإصلاحات الاقتصادية والتحرير والإشعار بالمسؤولية.

- إن مسار إعداد و تقدير و تقييم السياسات المائية يجب أن يفتح على جماعات تكون ممثلة لعناصر سياسية تقنية و إدارية و خاصة روابطية لمستخدمي المياه. إن جماعات التوافق هذه تجري استشارتها قبل الإقدام على اختيار التوجهات و هي تقدم فيما بعد إعادة نظر فيها.

- إن الهدف هو توسيع حقل الخيارات المتوفرة من أجل سياسة مالية و التوصل إلى إدارة مستديمة و أكثر مقاومة للضغوط الخارجية.

إن حماية الموارد المائية سوف تمر إذن فعلياً عبر دراسة للحاجات و يجب أن تكون موضوعاً لجدل تقني و بيئي بين مجمل الفاعلين في مجال اقتصاد المياه.

استخدامات المياه:

هذه الاستخدامات تستند على معايير تتراأس نوعاً من « التخطيط » يتبع هو بدوره « لطبيعة النزاعات التي تنشأ بصورة حتمية للاستحواذ على مادة نادرة »⁽⁴⁾. يمكننا أن نستخرج أربع استخدامات اقتصادية رئيسية للمياه ذات أهمية متباينة. في الشرق الأوسط، وبشكل أكثر عمومية في مجمل البلدان النامية، إن استخدامات المياه للزراعة هي الأكثر شيوعاً ثم تليها الاستخدامات المنزلية (الطعام، العناية بالجسم، و نظافة المنازل)، و إنتاج الكهرباء و الإنتاج الصناعي. و لكن من المحتمل جداً أن لا تتوافق هذه الاستخدامات فيما بينها و أن يصبح من الضروري من جديد تحديد الاستخدامات ذات الأولوية لمواجهة الشح. و إقامة تصنيف للاولويات يقتضي وجود تصور شامل لإدارة احد الأحواض و ما يتعداه. إن هذا يطرح مسألة طبيعة النمو الاقتصادي التي يجب تحييدها.

لكن الأسئلة التي تبقى حاضرة فهي التالية:

على من يقع عاتق قرار خيار التوجه الاقتصادي المفضل، و باسم أية قيم و بحسب أية معايير؟ ثم ما هي الأخلاقية المتخفية وراء اخذ القرارات الخاصة بتلك التوجهات؟..